الفصل العاشر

الإقتـــداء بنموذج اليابان

حدثت هزيمة اليابان في حرب المحيط الهادئ خلال فترة تمتلئ بالتغيرات الإجتماعية السريعة في ذلك البلد . وكما حدث في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٠) كان التغير السياسي قد سبق وبالتالي أنتج تغييرات إجتماعية و إقتصادية و قانونية . وحتي عام ١٩٥٢ كانت اليابان محتلة بواسطة الحلفاء في ظل القيادة المتعنتة للولايات المتحدة والقائد الأعلي الجنرال ماك آرثر وعلي أي حال ففي إسلوب وضح أنه يحدد بدقة الاهمية الناتجة عن الإصلاحات المصاحبة للإحتلال ، حرمت اليابان من سيادتها الذاتية طوال فترة الإحتلال ثم إستمرت في حكم نفسها ، وقد أرست أو صادقت سلطات الإحتلال متمثلة في القيادة العليا لقوات التحالف (SCAP) علي كل نصوص التشريع الرئيسية بما فيها " الدستور الجديد " (كويجلي وتيرنر ١٩٥٦ ، وورد ١٩٥٧) وإصلاح المواد القانونية والنظام القانوني وفي عمومية أكثر تشريعات النقابات المهنية (جولد ١٩٨٤ فصل ١) وكذلك تقسيم شركات ما قبل الحرب العملاقة " زايباتسو " ووضع برنامج راديكالي لإصلاح " أحوال " الأرض ، وعلي كل فرغم حقيقة أن تلك الحزمة التشريعية مثلت محاولة جريئة في هندسة المجتمع أو بناء الأمة – كما يمكن أن يطلق عليها اليوم – إلا أن كل البنود في تلك الحزمة تمت مناقشتها وتمريرها بواسطة مجلس الحكماء (DIET) وإصدارها بواسطة الإمبراطور ، وتطبيقها عن طريق أجهزة الدولة " البيروقراطية " والعمل بها في المحاكم ، وفرضها بواسطة السلطات اليابانية . والأكثر من ذلك ، فإنه حتي عام ١٩٤٧ استمرت كل تلك المؤسسات في العمل – كثيرا أو قليلا كما كانت في ظل حكم ما قبل الحرب وبنفس الأشخاص أساسا . ربما لذلك السبب ورغم عداء الحزب الشيوعي المبدئي وبعض التحفظات المتصلة من جانب اليمين السياسي ، كان

المجتمع الياباني قد تكيف مع إصلاحات الإحتلال الذي تغير في بعض وسائلة لكنه – دون شك – قد تحول كلية (أنظر راموليجان ١٩٩٤) وبالنسبة للتغييرات الدستورية فقد اعتبرها مجلس الحكماء كما لو كانت سلسلة من التعديلات لدستور الميجيبي . كما اعتبرت معظم التعليقات العلمية التالية تلك التغييرات خدعة فرضت علي مجلس الحكماء "DIET" من سلطات الإحتلال التواقة لإيجاد مخرج من الورطة – التي حدثت نتيجة لإعلان بوتسدام عام ١٩٤٥ الذي نص علي أن يكون الشعب الياباني حرا في إختيار دستور ما بعد الحرب الخاص بهم ، وسواءا وجدت صور للقلق أم لم توجد حول كيف سيستخدم اليابانيون مثل تلك الحرية (أي إجتماعيا) فهناك ما يبدو – علي وجه اليقين – أنه أساس للإعتقاد في ذلك ، (وارد ١٩٥٧ ص ٦٤٨) وللاجابة علي سؤال بشأن كيف يمكن وصف التغييرات الدستورية التي تمت وصفا دقيقا ؟ وهي – علي ما أعتقد – أقل وضوحا مما نفترض ، بمعني أن نص " الدستور الجديد " ربما لا يزال يقرأ علي أنه تمييز لشئ كان مميزا من قبل في دستور الميجي" ، وذلك رغم الآتي " إدعاءات الدمقرطة التي طرحت بوضوح في المقدمة – و إدخال فصل جديد " هو الفصل الثاني الخاص بالسلام " وحذف العديد من المواد التي كانت تحد من الحرية الفردية ، وإضافة العديد من الحريات والحقوق الفردية والديمقراطية الليبرالية الواضحة وأخيرا سيادة مجلس حكماء منتخب علي الهيئات التنفيذية " .

كان المدخل قد كتب ظاهريا من وجهة نظر شعب مستقل تواق للإستمتاع – فرضا – "ببركات الحرية " ذات الجذور المسيحية والأمريكية ، إلا أن النظام الذي إختاروه ليبدأو الأساس الذي أنتووا اتخاذه لمتابعة ذلك الأستمتاع كان لكل الأغراض والنوايا هو نفسه كما سبق تحديده بواسطة الإمبراطور من قبل وأهمية ذلك الموقف هي أن الفصل الأول ما زال يحدد وضع وسلطات الإمبراطور وإنه قد يظل متبوعا بقائمة من حقوق وواجبات الشعب ،

ولولا الفقرة التي حشرت في إضطراب وهي " مادة السلام " التي أدي وجودها عند هذه النقطة – إلي جعل اليد الملتوية للإحتلال واضحة ملموسة . وقد تم تحديد وضع الإمبراطور كرمز للدولة ووحدة الشعب ، مستمدا مكانته من إرادة الشعب ، الذي تبقي له السيادة ، وعلي كل فالترتيب المتقطع للوثائق ربما يقرأ علي أنه يقلل من قيمة ذلك إلي حد ما وذلك بتقديم سلسلة من الأسئلة ، مثل إلا يجب لطبيعة ولحقوق صاحب السيادة " أي الشعب " أن يتم تحديدها قبل تلك التي لرمزهم " الإمبراطور "؟ هل يمكن للحاكم كحاكم أن تكون له واجبات مفروضة وإذا كان الأمر كذلك ' فمن أو ما يمكنه فرض تلك الواجبات عليه ؟ ، ولم لا يكون الأخير " هو أو هي " هو الحاكم في الواقع ؟

وللإجابة علي السؤال الأول ، تبدو أجابة فعالة مطلوبة هنا ، طالما أنه – كما في دستور الييجي – يبدو أن الحقوق مكفولة بواسطة/ وإن الواجبات تعود إلي / الإمبراطور ، هذا ما قيل وإستجابة للسؤال الثاني ، فليست هناك حاجة للصراع بين ما نعلمه من مقصد " الدستور الجديد " بشأن موقع الحاكم وما يوحيه ترتيبه آخذين في الإعتبار أن ذات الحاكم لا شك فيها ، والفكرة أن الشعب كحاكم قد يفرض واجبات علي نفسه كرعية وهذه هي فكرة العقد الإجتماعي وهي بالطبع أساسية للفلسفة السياسية الديمقراطية الليبرالية ، ولذا لو كان الشعب والحاكم كيانا واحدا بلا لبس فلن توجد مشكلة ، ولكن ليست تلك هي الحالة – في " الدستور الجديد " فالامبراطور لا يتم تعريفة ببساطة علي أنه رمز الشعب ، وإنما علي أنه رمز للدولة ولوحدة الشعب . ووفقا للفكر اليمقراطي الليبرالي ، الدولة هي وحدة الشعب ، وهكذا كي تميز بين المفهومين كما حدث في الدستور الجديد وكما تم تأكيده باستخدام الحرف الكبير "د" في كلمة دولة وهو ما يفترض وجود قانون أسمي تحتمل قراءته بطرق غير ديمقراطية ليبرالية قد تم إصداره في الدستور الجديد ، وهو يفترض تحديدا :

(١) أن الدولة يمكن تمييزها عن / ويمكن بمعني ما أن تكون شريكة حكم مع / الشعب .

(٢) وأنها لهذا يمكنها أن تكفل الحقوق – أيضا – وتفرض الواجبات لصالحها .

(٣) وإن التمييز التقليدي بين الدولة وبين الكنز العظيم " الوطن " ما زال تمييزا إجرائيا ، رغم كونه وصفيا إلي حد ما ، وهذا هو مصدر الإلتباس الذي يتيح للدستور الجديد امكانية اعطاء معنى لشيء ما ميزه دستور الميجي – من قبل – بفضل سيادة الدولة خطوة بخطوة مع المواطنين .

وإن الحكومة وبعض أعضاء مجلس الحكماء – علي الأقل – كانوا مدركين لذلك الإلتباس وأن تأثيره الأيدولوجي الكامن واضح من قراءة الملخص التالي المأخوذ عن جزء من مناقشة دارت بمجلس ممثلي الامة حول الدستور :

" كانت الأسئلة الأكثر إستيعابا- لأبعد مدي –هي ما تتعلق بمعني ومكانة (سلطة الحكم) والتي كانت ترتبط بشدة مع سلطات أخري تتعلق بالبنية الوطنية ومركز الأسرة الحاكمة . وقد قام هارا فوجيرو ، شيمبوتو بدعوة السيد / كاناموري (الوزير المسئول) لفتض الإختلاط بين بقاء السلطة في الدولة باعتبارها تختص بالشعب وبين أن يكون الإمبراطور مشاركا في السلطة كواحد من الشعب وأجاب السيد كانامورا بأنه لو كانت كلمة (سلطة الحكم) تؤخذ علي أنها المصدر الذي منه نستمد إرادة الدولة فعلا ..... فانا أعتقد أنه من الصحيح أن نجيب علي ذلك بأن سلطة الحكم في اليابان تستقر – دون شك – في الشعب كله بمن فيهم الإمبراطور . وواصل قوله " أن السيد يريد أن يعرف أى جزء من الدستور وجدت فيه تلك الإيحاءات اللفظية ، أذا انها لم تكتب فى كلمات كثيرة من النسخة المكتوبة للدستور أذ أن الآمبراطور–فى اليابان– والشعب كيان واحد. والشعب كله موثق العرى معا خلال روابط روحية بالامبراطور راسخة جذورها فى اعماق قلوبهم وهذا الاتحاد يشكل أساس وجود الدولة ،وتلك الحقيقة لاتحتاج الى شرح ".(كويجلى وتيرنر ١٩٥٦ص١٣٣) وكما تبين ،فأن الالتباس بشان موضع سلطة الحكم والآحساس بالتواصل

التاريخى الذى احتفظ بذلك الالتباس قد وفرا القواعد الرئيسية التى على أساسها ثبت أمكانية إقامة صيغة علمانية معادة البناء من النظام الأبوى الامبراطورى فى أطار حكم القانون ، .وهو شكل علمانى لأن الامبراطور تخلص من "قداسته" فى المرسوم الامبراطورى الصادر يوم ١/يناير/١٩٤٦ ، ."ومعا د بناؤه"حيث توجب عليه أن يتكيف مع التغيرات التى فرضتها عملية "الدمقراطية" التى وضعها الاحتلال فى القطار قبل أن يبدأ سيره.

وهكذا تمت علمنه الحكم فى اليابان بالاضافة إلي جعله اجتماعيا،بواسطة عملية التحول الغامضة إلى حد ما لسلطة الحكم من الامبراطور إلى الشعب فى أن الدور المركزى كتجسيد لفرادة النظام اليابانى الذى كان يلعبه الامبراطور قد أخذه نظام الاسرة الابوى التقليدى المتد (ie)بمعنى أن فرادة مجتمعهم–التى شك فيها بعض الشيوعين والاشتراكيين قد انتهت إلى أن يراها تدريجيا–أغلب اليابانين كافة فى"أسلوبهم الخاص فى الحياة"،وبدى أن المجتمع هكذا قد خبر ما يمكن تسميته"الكشف الدوركايمى"بشأن العلاقة بين ما هو مقدس وما هو اجتماعى.عدا أنه بالنسبة لدوركايم(١٩٧٦)فأن أكتشافه أن المجتمع فى حالة عبادته لالهته،يعبد–فى الواقع–نفسه ، قد دمر أساس الأعتقاد الدينى بالمثل،وفى يابان ما بعد الحرب لم يبد ذلك أنه النتيجة الحاصلة.إذ ما أن يتم تكريس القداسة لارواح الاجداد وللامبراطور ، تتحول بالتالى الواجبات المستحقة نحوهم إلى مؤسسات أجتماعية مثل نظام الاسرة الأبوى التقليدى المتد (ie)وما يخلفه ذلك النظام جوهريا عنداختفائه قانونا للمؤسسات الاخرى ، وخاصة للشركات الكبرى (كايشا) التي تجسد افتراضا جوهر نظام الأسرة الأبوى (ie)اليوم،ومن هنا يأتى الأسم الذى اطلقته انا والأخرون على خطاب الحكم فى يايان ما بعد الحرب "كيمجيو شوجى"أى الإيمان بالفضيلة الفطرى للشركة،(وودى ويسى١٩٩٣ص٨٥–٩١) . أن التواصلية الممثلة بأستمرار أهمية النظام الأبوى أو العائلى بين الترتيبات الدستورى لما قبل وما بعد الحرب وخطاب الحكم المرتبط بذلك ،كان لها أثار مذهلة للأسلوب الذى نمى من خلاله خطاب حقوق

الأنسان المستورد. وأن الألغاء العاجل الذى قام بـه الاحتـلال لجميـع القوانـين القامعـة إلى درجة الغضـب،بمـا فيـها قـانون حفظ السـلام ، وكبحـه وأصلاحـه لقـوة الشـرطة وكفالـة أمتيازات معينة للنساء،كل ذلك تمت متابعته فى أطار الدسـتور،بـأقرار حقـوق الحريـات الليبرالية الكلاسيكية. التى أمتـدت لتشمل حـق العمـال فـى التنظيـم والمفاوضـة والحركـة بصـورة جماعيـة ،وأيضـا إلى بعـض الحقـوق الأجتماعيـة، مثـل "الحـد الأدنـى للمعيشـة الكريمـة"،وفـى الـترقى وأمتـداد الرفاهيـة الأجتماعيـة والأمـن الاجتمـاعى " الضمـان الإجتماعى " وفى الصحة العامة، و إلى تعليم متساو مكافئ لقدرات المتعلمين.

رغم أن تحسين الحريات ودعم القيم الديمقراطية جاء تاليا لاصدار تلك الحقوق،الا انـها كانت ومازالت دون شك شيئا هاما ومميزا،وليس من الضرورى أن نشير إلى أن الفصل الـذى كمنت فيه تلك المسائل يحتوى اصداءا خاصة مـن دسـتور الميجيـى،وتشـمل:-مـواد الفصـل الثالث التى تصر- بشكل أو بأخر فى كلمـات المـادة ١٢-أن"الشـعب سـوف يمتنـع عـن أى انتهاكات لتلك الحريات.. وانه سوف يكون مسؤلا -دائما-عن اسـتخدامها لصـالح الخـير العام"،وبعكس الدستور الميجى،فان احتمالية فرض القيود على تلك الحريـات والحقـوق لم تذكر مباشرة عدا فى علاقتها بحق الملكيـة،والقرابـة،وحريـة الاقامـة والوظيفـة ،ألا أنـه موجود فى الأتفاقية التفسيرية التى تتطلب أن تقرأ كل المواد فى ضوء كل منها للأخر.

وعندما تم الأيضـاح والتفصيـل مـع الأطرالتقليديـة والامبراطوريـة الكامنـة فـى الفصـل الأول،استبان أن لتلك الأضواء-فى الواقع- أثارا كابحة ليس فقط للامتداد الفعلى للحريات الديمقراطية. ولكن أيضا --حسبما أثار عـالم الأجتمـاع الأمريكـى دافيـد ريسـمان- لـذات معنى مصطلح "الديمقراطية"

"على المرء أن يأخذ حذره من اساءة تفسير ما يقصده اليابانيون "بالديمقراطيـة"فـهى كلمـة يستخدمونها باستمرار،ولا تعنى عندهم المسـاواة الاجتماعيـة،فالاعتبـارات الظـاهرة بـين انـداد المرء ورؤسائه فى العمل لاتمتد إلى من هم دونه فى المستويات الأقـل ".

"والديمقراطية يبدو انها تعنى اسلوبا فى اداء العمل الذى يجمع بين الألتزام وبين المبدأ السامى مع أفتقار للطائفية والصراع المدمر. ويشير الناس للمنظمات على انها(غير ديمقراطية) أذا لم يتوافر لها الانسجام أو التراضى العام.وهكذا تبدو الديمقراطية متناقضة "(مقتبسة فى ناكانى١٩٧٠-ص١٤٨) وكحالة فى هذا الاطار بالنسبة للقيود المفروضة بصورة غير مباشرة فيما يهمنا هنا،هى تلك التى تتعلق بمسؤليات الدولة تجاه"الخير العام"هنا يكون الاحتمال العائق لأى سبيل وأى مكان-متضمنا فكرة"الخير العام"،والتى تتواجد دائما مع احتمالها المعروف غالبا،-قد زاد بشكل كبير بفعل المادة ٢٧والتى تنص على أن "كل أفراد الشعب سيكون لهم الحق فى الالتزام بالعمل"،وعلى أية حال وعلى النقيض من دستور الميجى، فإن الفرصة امام أى قيد فعلى لم تعد مجرد وجود قانون يسمح بذلك طالما أن مثل ذلك القانون لابد أن يمر -بذاته-باختبار "الخير العام".وذلك أقرته المحكمة العليا التى تعد -بفضل المادة ٨١ وكفالتها لسلطة المراجعة القضائية-حارس الدستور ،وعلى سبيل المثال، لم يعد أى تبرير -مهما بلغ-لأية قيود على الحريات أو الحقوق يؤخذ فى الاعتبار بالرجوع إلى سلطة الامبراطور وانما لابد وان يكون له تبرير علمانى.والذى لابد وان يضع فى حسبانه مثل هذه الحريات والحقوق كما يكفلها الدستور . اذ أن هذا التبرير- كما تطور- قد اكتسب ميلا محافظا متزايدا برغم -أو ربما بسبب- تردد المحكمة فى استخدام سلطتها فى المراجعة القضائية (انظر ما بعد)، وهو نتاج نجاح الحزب الديمقراطى الليبرالى فى المنافسات الانتخابية لما بعد الحرب،بالاضافة إلى أنه نتاج السلطة المستمرة المترابطة لبيروقراطية الدولة.ولكى نوضح الأمر باسلوب أخر فإن اعتبرته المحاكم "خيرا عاما" أو"صا لحا عاما"كان من الممكن أن يصبح -فى جميع الاحتمالات- مختلفا لو وصل الحزب اليابانى الاشتراكى(jsp) للسلطة لفترة من الزمن.

وكما وضح سابقا كانت الحقوق الفردية والشخصية عموما قد تقوت لدرجة كبيرة بالاصلاحات التى قام بها الاستعمار[1] مع الاستثناء الظاهرى لمحاولات أصحاب الاملاك الخاصة . بالاضافة الى افراد اكتسبوا حق الانتصاف من الدولة عبر المحاكم الادارية . وقد زادت درجة الاستقلالية الذاتية للجهاز القضائى بصورة مؤثرة بفضل اكتساب المحكمة العليا لسلطة مراجعة تصرفات وتشريعات الحكومة لو طلبها المواطنون مع اضافة رؤيتها لتاسيس دستورية ذلك .

كما تدعم موقف الجهاز القضائى بحيازتة سلطة فرض عقوبات فى القانون الجنائى (لجريمة احتقار المحكمة) من جانبها ،رغم أن تلك السلطة ظلت غير متطورة انا قورنت بمثيلتها المتوافرة فى جماعات القانون العام (هالى ١٩٨٢/أ)وفى النهاية ، كما لو كنا بصدد ترميز الأهمية المحتملة لكل مما سبق، والتطورات الما بعد قانونية المصاحبة لها، بالأضافة إلى السجلات (koseki)التى كانت سابقا مركز نظام الضبط الأجتماعى ،كل ذلك أعيد بناؤه على اساس الأسرة النووية "الصغيرة العدد" بدلا من العائلة الممتدة.

وبحرمان النظام الأسرى الأبوى الممتد (ie) من دوره الحاسم مؤسسيا وفكريا باعتباره المؤسسة الوسطية بين الدولة والفرد، فقد وجهت اعادة بناء السجلات ضربة قاصمة لقلب الاسلوب الامبراطورى القديم ، وكان ذلك هجوما تواصل بالأصلاح الثنائى المراحل للقانون المدنى الذى حدثت عام ١٩٤٧و ١٩٤٨ والذى كان اهتمامه الرئيس منصبا على أصلاح العلاقات الأسرية ، ونتيجة للتغيرات فى القانون، تم الغاء مبدأ حق "البكرى"[2] فى الوراثة، وحازت الزوجات سيطرتهن على أملاكهن،واكتسبت الأمهات المساواة بالأزواج بالنسبة للأمور المتعلقة بالاطفال، وحصلت النساء على نفس حقوق الطلاق كالرجال ، وفى عدة اساليب أخرى وضعت الأسس لمساواة أكثر فى بنية الأسرة وممتدة إلى مواطنين أكثر تفردا.

وان تضع اساسا لشئ ما، لايضمن ذلك-بالضرورة أن الحالة المرغوبة ستتم فعلا، وبالتأكيد لا عملية بث الديمقراطية في أرجاء العائلة اليابانية ولا تلك فيما بين النساء والرجال من علاقات نبعتا تلقائيا – وبشكل عام – من تقديم تلك الإصلاحات وقد يمكننا قول ذلك ايضا عن العلاقات الإجتماعية بصورة أكثر عمومية ، وكما ذكرت حتي الآن ما زالت الحقوق الفردية خاضعة لاختبار اتجاه "الخير العام"والذى بدى أنه بسبب ابتداع واجبات جديدة اصبحت – أى الحقوق- تعد أكثر قيدا عما تحتاج اليه بالفعل،وعلى كل يجب القول ايضا أن الإتجاه العام في إتخاذ القرارات التي تشمل هذا الإختبار هو واحد من اتجاهات التحرر (بير١٩٨٤ فصل ١٢اودا.هه ٢٠٠٠ فصل ٦،كروتوزنسكى)١٩٩٨ وبذلك ففي المحتوي الحالي يكون من المهم – بصفة خاصة أن أشير – متتبعا بير ١٩٦٨ ان الأسلوب الذى تحقق من خلاله كل ذلك تم نمطيا بواسطة "الأنسجام"،أى ترتيب مواقع الصراع بدلا من الموازنة بينها بالطريقة الأمريكية.ومازالت الهيئة القضائية كارهة لاستخدام سلطاتها فى المراجعة والتصحيح فيما يتعلق بسلوك وانشطة الدولة (هانو ١٩٩٩) وبأى حال هذا ليس بالضرورة أمرا سيئا فى ديمقراطية قد يكون الحزب الحاكم فيها مفترضا انه يحوز الوصاية من غالبية الشعب.(هالى ١٩٨٦) ومرة ثانية هنا – شرا أو خيرا –،يوحى ذلك الدليل أن هذا الأمتناع قد أصبح أقل تأثيرا عن ذى قبل خاصة فى المحاكم الدنيا(ايشيماين ١٩٧٤،راملوجان ١٩٩٤ ص ١٤٩-٥٠).

وكما فى معظم المجتمعات المتقدمة الرأسمالية الأخرى أكتسب أختبار "الصالح العام" مرجعية عامة لدرجة أنه وفر اساسا للأحكام القضائية فى غياب الدليل الواضح من التشريعات والمواد القانونية و /أو قانون الحالة، وبالفعل ففى الدول ذات القانون المدنى مثل اليابان قد تصبح شهرتها فى ذلك المجال علامة خاصة،طالما كان قضاتها ورجال القانون فيها أقل تقيدا بالسوابق القانونية . ومثلها فى المجتمعات الأخرى،تحمل أهمية اختبار الصالح العام إمكانية أن تعتمد الاحكام فى حالة غياب مبدأ المقابل – مثلما يمكن

تمثيله بأمتياز حقوق العمل أو حق الملكية الخاصة - على طبيعة القيم السائدة و/أو فهم القضاة الأفراد لها ،كما يبدو من المتعارف عليه بدرجات متفاوتة لدى رجال القانون اليابانيين(ايتو١٩٧٠ص٨٠٤-٧٨٥) وما يبدو انه غير معترف به من قبلهم هو-على اية حال-تلك الأمكانية التي قد تحمل اخطارا خاصة حينما تميل "عمليات الإنسجام بين الحقوق"إلى مبدأ تفضيل التوازن بينها في مجتمع تواصل فيه الدولة أمتلاك التفوق الإجتماعي غير المنافس ،ودرجة الخطورة تعتمد كثيرا على درجة الجماعية التي تستعرضها تلك القيم و/أو التي يكون القضاة مستعدين للأقرار بها بالنسبة لحقوق المواطنين،بالأضافة إلى اعتمادها على صيانة المسؤلية الديمقراطية ،وهي نقطة يجب ان تدرك أهميتها في اليابان مع الأخذ في الأعتبار خبرة ما قبل الحرب القضائية الفاشية المرتبطة بما يسمى نظرية "القانون الحر"لاكينوواتباعه (ايتو ١٩٧٠ص٧٨١-٢) وفي بغض التناقض مع الموقف الذي تبناه العلماء بالنسبة لحالة ما قبل الحرب (المرجع السابق) كان العديد من دارسي القانون اليابانى لفترة ما بعد الحرب ينتقدون القيود المفروضة على حق الملكية (وعلى سبيل المثال منهم يوكاى وناثانسون١٩٦٨) ولم تكن تلك الاشكال الأقطاعية الأصلية لمالكي الأرض (emphyteusis) مسموح لها بالأستمرار فقط وانما أيضا امتنع علي حقوق الملكية- بعكس حقي "الحياة"و"الحرية"- أن تصاغ باسلوب أمريكي مباشر و كذلك من النص عليها في المادة ٣١ وهي الفقرة المتعلقة بذلك في الدستور الجديد.

ويبقى الخوف - لهذا السبب - أن تؤدي دعوة " الخير العام " الى الاضرار بحقوق أصحاب الملكية بصفة خاصة. ويبدو ذلك لي أنه خوف مبالغ فيه، وبالمخالفة للظروف الحاصلة بفترة ما قبل الحرب لا يوجد الخطر الذي به يتوحد مبدأ " الصالح العام " بصالح الدولة. وثانيا لأن مبدأ"الخير العام"-كقيمة وكحقيقة-قد كتب عليه في كلا المجالين القانوني والسياسي أن يشمل حماية -بل وتمييز-حقوق حاملي الملكية الخاصة وحتى قبل أن

يؤسس الحزب الديمقراطى الليبرالى هيمنته السياسية فيما بعد الحرب، كانت تلك الميزة واضحة فى القانون، والحالة التى وضح فيها ذلك الأمر كانت الحالة المسماة "السيطرة على الأنتاج" لليابان كدولة فى مواجهة أوكادا(١٩٥٠)والتى حكمت فيها المحكمة العليا بأن إضرابات السيطرة على الأنتاج (SEISAN KANRI) التى اصبحت سمة ظاهرة للعلاقات الصناعية فيها غير دستورية. وهذا القرار – بالتحديد– ميز حقوق رأس المال على حقوق العمال، ومن هنا نشأ فى قلب الخطاب القانونى لما بعد الحرب حد للتغيرات المحتملة التي كان من الممكن تشكيلها داخل الخطاب بقدر ما يهم العلاقات الصناعية ذلك.

وبذلك أدى الدخول التدريجي لمبدأ الايمان بالفضيلة الطبيعية للشركات (Kigyoshuge)فى قانون العمل على سبيل المثال – إلى تحول مفهوم علاقات التشغيل فى القطاع الخاص التى كانت أساسية لكل من الدستور الجديد (١٩٧٤) وقانون النقابات المهنية(١٩٤٩). وبمعنى أخر فإن حالة الإعتراف بالمصالح المختلفة لرأس المال وللعمال فيما بعد الحرب المتأثرة بالمفهوم الأمريكى والتى كانت اساسية فى قانون العمل (١٩٤٩)–قد أنكرت–بثقة زائدة–بينما الألتزام الأجتماعى والقضائى بالصيغة التشاركية والتراتبية المحدودة للشركات التى ندعوها "كيجيو شوجى" كان قد تزايد. ونتيجة لذلك فإن الفترة من عام ١٩٤٩ عاينت–بلغة هوفليد–حريات العاملين اليابانين والنقابات المهنية والبادية فى زيادة سلطاتهم (للمشاركة فى منتديات المفاوضة على سبيل المثال) وبعض الزيادات الجوهرية فى مطالبهم مثل مزايا الرعاية من الشركة والأكثر أهمية ذلك المطلب الواضح الذى لايرد "فى عمل" طوال الحياة، وكلها مطالب مبررة بمتغير "التبادلية" العائلى. وأجمالاً تمثل تلك التطورات فى قانون العمل اليابانى نموذجا لكيفية تحول الألتزامات الورثة فى المفهوم العائلى (وفى حالتنا هذه مفهوم كونفوشيوس)لمبدأ"الطيبة"إلى فرض قانونى بفضل وصول خطاب الحقوق والديمقراطية[ ]ولذا

تقدم نموذجا أكثر عمومية لأحياء المذهب العائلي(راجع وودى ويس ٢٠٠٣، ١٩٩٨للمزيد).وككل،فإن الناتج الصافى من فرض الولايات المتحدة لثقافة الحقوق على اليابان هو حصول اليابان –حتى مع قياسها بالمعاييرالغربية-على أفضل سجل لحقوق الإنسان فى أسيا.ولكن كما وضح سابقا بالنظر إلى حقوق العمال،فتلك النتيجة كانت ممكنة فقط بسبب الأسلوب الابتكارى الذى من خلاله تم ربط خطاب الحقوق مع الشكل العائلى القائم لمبدأ التبادلية ومع مجموعات أوسع من العلاقات الاجتماعية،وذلك الربط يشرح- ايضا-وجود بعض المظاهر الأقل أثرا فى سجل حقوق الانسان باليابان، وهو القضور النسبى فى الحماية المقدمة إلى أولئك الذين إما يحتلون الجانب الثانوى الفرعى فى تكوين العائلة اليابانية،مثل النساء،والأقليات والمرضى والاطفال أو أولئك الذين ليس لهم روابط اجتماعية قوية (جودمان وتيرى ١٩٩٦،كيم ١٩٩٨،ثيرى٢٠٠٢،ريبر١٩٩٩) أو العمال الأجانب(هنجوان١٩٩٦) .

خاتمة

برغم العولمة وبسبب أن العولمة لايمكن أختزالها فى "الأمركة"،فإن فهم الولايات المتحدة المتزايد الضيق-وخبراتها-فى مجال حقوق الإنسان لم يصبح هو الفهم العالمى-ولم يستهلك المخزون العالمى من خبرته-فى مجال حقوق الإنسان،وليست هناك تأكيدات أكثر ايضاحا لتلك الحقيقة سوى تلك المتمثلة فى تطوير اليابان لتنويعة فى خطاب حقوق الانسان والانماط المحيطة من شكل الحكم التى تعد شديدة الأختلاف عن مثيلتها الأمريكية فى العناصر المؤسسة على مبدأ التبادلية والتى رغم الطبيعة التراتبية الهائلة لها،الا انها أكثر اهمية من العناصر المؤسسة على مبدأ الأستقلالية الذاتية وذلك رغم انها تلقت "بركات"الحرية من سلطة المستعمر.وهكذا ورغم العديد من الأسباب الضاغطة-غالبا-التى سعت الولايات المتحدة من خلالها للتأثير على تطوير خطاب الحقوق فى اليابان منذ عام (١٩٤٦)الا أن الناتج الصافى قد عجل بأعادة ابتكار فكر الأبوية اليابانية أو

"العائلاتية"مع مقهوم تنافسي لحقوق الإنسان يعطى دورا أكثر أهمية للحقوق الأقتصادية والأجتماعية والثقافية عما هو مسموح به فى الولايات المتحدة ،وبالفعل تبنت الحكومة اليابانية –بشكل حماسى–بديل هوا لليبرالية الجديدةالتى تأسست بداية فى قمة الأمم امتحدة عام١٩٩٥ المنعقدة فى كوبنهاجن.وتفضل حاليا الحديث عن الأمن الأنسانى بدلا من حقوق الإنسان كفكرة تقود سياستها الخارجية والتنموية .

"كل انسان متساو فى امتلاك طاقته الخاصة"، والشخص يجب ان ينال الأحترام كفرد بغض النظر عن جنسيته،وسلالته،ونوعه،الخ، ،وقد تم تحسين التنمية البشرية بتراكم الأنشطة الإبداعية بواسطةافراد أحرار،وعلى كل فانه من الصعوبة بمكان للأفراد تحقيق طاقتهم وقدراتهم ولو كانت حيواتهم ومعيشتهم مهددة،وكرامتهم مهدرة،اذ فى ظل مثل تلك الظروف يصبح مستقبل المجتمع كله عرضة للخطر تماما مثل مستقبل افراده. (تقرير صندوق الائتمان للضمان الأجتماعى الإنسانى ٢٠٠٢).

اذن اصبحت اليابان نموذجا رائدا بالنسبة لحقوق الإنسان من خلال ثلاثة معان متشابكة وان كانت واضحة الأختلاف :

الأول: أن خطاب الحقوق والديمقراطية قد ف رضا فرضا على اليابان وذلك لعقاب حكومات ما قبل الحرب على اعتداءاتهم بمنع اعادة احياءهم من جديد.

الثانى: نتيجة لقبول الدولة اليابانية والشعب لتلك الاتجاهات المفروضة اصبحت اليابان مثالا فائقا ناجحا للجهود الخيرية التى يمكن أن تاتى من ترسيخ الاحترام لحقوق الانسان من خلال الأنظمة الإجتماعية المعتادة لمجتمعات غير غربية.

الثالث: عملت اليابان من نفسها تجسيدا لاحدى رؤى حقوق الإنسان التى تمثل– بشكل ضمنى متسع– تحديا مذهلا لو أمكننا القول – للتشدد الأمريكى السائد. وفى لحظة ما– خيرا أم شرا– وخاصة اذا التزمته الصين، فهذا قد يثبت انه توجه بديل شديد الجاذبية لحقوق الإنسان أمام العديد من المجتمعات النامية.